

خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة اجتماع المجلس الأعلى للقضاء

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

معشر القضاة :

يسعدنا أن نترأس بنفسنا أول اجتماع للمجلس الأعلى للقضاء بعد أن تم انتخاب بقية أعضائه الذين حددهم الدستور، وان ندشن اليوم افتتاح هذه المؤسسات الدستورية التي حرصنا كل الحرص ونحن نضع دستور الأمة على أن نعهد اليها بالنظر في شؤون القضاة تقديسا منا لمقام القضاء، وضمانا لاستقلاله وحصانة رجاله.

وقد أناط الدستور بنا في جملة التكاليف التي نتحملها. مهمة الاضطلاع برئاسة هذه المؤسسة الدستورية، وادخل رعايتها المباشرة ضمن المهام الخطيرة التي وكلها الينا، وذلك ليتمكن القضاة من جهة من أداء الواجبات المنوطة بهم، ولنضمن للمواطنين من جهة أخرى ان يتمتعوا بجميع حقوقهم، وينعموا بكامل حريتهم في نظام ملكية دستورية ديمقراطية سليمة أسسناها على تقوى من الله ورضوان، ونصبنا الدستور عليها وعلى ضمان سير مؤسساتها رقيبا وحفيظا.

وانكم لتعلمون ما لنا من اهتمام بالغ بشؤون العدل اقتداء بسلفنا، وايماننا بضرورة نشر ألويته في مملكتنا، كما انكم تذكرون اننا انطلقنا لتوطيد دعائمه منذ انبثاق فجر الاستقلال، وكان همنا أن نرى بلادنا العزيزة مجهزة بجهاز قضائي سليم يتفق واعدل المبادىء الديمقراطية، وتقوم دعائمه على تعاليم الشريعة الاسلامية التي لقنت الشعوب والأمم أسمى مبادىء القانون، وضربت لهم أروع الأمثال في الحكم بين الناس وبالعدل.

وهكذا انتهى عهد اختلاط السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية، ووضع للقضاة نظام حدد ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وأسس والدنا المنعم تحت رئاسته مجلسا أعلى للقضاء تتألف أكثرية أعضائه من القضاة انفسهم حتى يكونوا في مأمن من كل تحكم، وفي حمى من كل تأثير خارجي قد يزيغهم عن طريق الحق، ويعرض حقوق المواطنين للنزاعات والأهواء.

وعندما كنا نرسم بأيدينا مبادىء الدستور، ونخطط معالمه وأهدافه، حرصنا على تأكيد حقوق القضاة وصيانتها في صلب الدستور، وعهدنا بالسهر عليها الى مجلس أعلى للقضاء نترأسه بنفسنا أو ينوب عنا في رئاسته وزيرنا في العدل. كما حرصنا على أن يكون أعضاؤه من رجال القضاء وحدهم، وأن تكون أغلبيتهم منتخبة من القضاة أنفسهم تحقيقا لمبادئنا الديمقراطية، وتعزيزا لاستقلال القضاء وحصانته.

واننا نغتنم هذه الفرصة فنوجه تهانئنا الى السادة القضاة الذين رفعتهم ثقة ناخبيهم من القضاة الى عضوية هذا المجلس راجين لهم كامل التوفيق في المهمة التي أنيطت بهم.

إن وزير العدل سيعرض عليكم ايها السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء عدة شؤون وقضايا ستدرسونها في نطاق اختصاصاتكم، ومن بينها سلسلة من التدابير الرامية الى تحقيق تصميم الوزارة في تنفيذ قانون البرلمان

الموحد للمحاكم. وإذا كانت المهمة التي أنيطت بكم صعبة ودقيقة، فإنكم باعتباركم قضاة، وبفضل مالكم من وعي وتبصر وحكمة وأناة، وبالثقة التي نضعها سلفا فيكم، ستعرفون كيف تعالجون المشاكل المعروضة عليكم، وستهتدون إلى المنهاج القويم الذي يتعين سلوكه لحلها وفق ما يقتضيه منكم الواجب الوطني المقدس، وما تمليه المصلحة العامة للبلاد.

فعلى القضاة، بالأخص أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، أن يتفهموا جيدا هذه الفترة الحاسمة التي يجتازها تاريخ العدالة ببلادنا، وأن يقدروا المسؤولية الملقاة على عاتقهم حق قدرها، فيساعدوا العدالة على أداء رسالتها القدسية، ويجندوا أنفسهم للمساهمة في قطع مرحلة التوحيد والمغربة والتعريب التي عهدنا الى وزيرنا في العدل باتخاذ جميع التدابير والاجراءات لاجتيازها.

وإذا كان الدستور قد ضمن للقضاة استقلالهم المهني، وجعلهم في مأمن من كل تأثير خارجي، كما أحاط حقوقهم بأكبر الضمانات، وحرسها بأقوى الحصانات، فعليهم بدورهم أن يعرفوا واجباتهم، وأن يحققوا أسمى معاني العدالة بين مواطنيهم. عليهم أن يضمنوا للقضاء الاحترام اللازم ويرفعوا قدره بعدلهم ونزاهتهم حتى يطمئن المواطنون اليه، وتقوى ثقتهم في العدالة المقدسة التي نحرص على أن تسود — مهما كانت الظروف والأحوال — جميع أصقاع مملكتنا : حاضرها وباديها، سهولها وجبالها. فالعدل ضروري لبقاء العمران وازدهاره، وهو حق طبيعي يجب أن يتمتع به جميع المواطنين على السواء.

ان كلمة «القاضي» لا تعني مجرد شخص يقضي ويحكم بين الناس فحسب، بل تعني أولا وقبل كل شيء، النزاهة والاستقامة والعدل في الأحكام، وانتصاب القاضي لحماية الدولة ومؤسساتها من العبث والتطاول عليها، وتقديمه لاعتبار قدسية القانون على كل اعتبار.

فإذا عدل القاضي في حكمه اكتسب ثقة المواطنين وأمن الناس على أنفسهم وأموالهم ومكتسباتهم، وعم الرخاء والازدهار في البلاد. وإذا ما انحرف في سلوكه أو وقف مواقف الريبة في تصرفاته، ساءت ظنون الناس في نزاهة قضائه، وفقد المجتمع ثقته في انصافه وعدله، وكان ذلك مبعثا للفتنة والفوضى، ومدعاة لخراب العمران وتقويض أركانه.

وان بين ايدي القاضي أكبر سلطة وأخطرها في المجتمع. فهو يتحكم في الأنساب والأموال وفي حريات البشر وأرواحهم، كما أنه مؤتمن على حقوق الدولة ومؤسساتها المقدسة.

لذلك، فإن هذه السلطة الخطيرة المسندة اليه إذا كانت تقتضي منه أن يكون متضلعا في علم الفقه والقانون، وماهرا في صناعة القضاء، فإنها تحتم عليه أن يكون أكثر من ذلك نقي الضمير، طاهر النفس، لا تغريه الأطماع والأهواء والشهوات، ولا يستجيب الا لما يوحي إليه القانون ويمليه عليه ضميره المهني.

أيها السادة الأعضاء المحترمون :

إننا نعلن باسم الله افتتاح دورة مجلسكم الموقر، ونعرب عن يقيننا في أن تسود مداولاتكم روح النزاهة والتحري، ونهيب بكم أن تباشروا أعمالكم في نطاق الاختصاصات المخولة لكم، يحدوكم الحرص على أداء رسالتكم التي يجب أن تسمو فوق كل النزعات، وتبتعد عن الخضوع للمؤثرات.

وفقكم الله وسدد خطاكم، وجعلكم عند حسن ظننا وظن أسرة القضاء بكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ألقي بالرباط

الخميس 6 رجب 1384 — 12 نونبر 1964